Translations | ترجمات

ما الفائدة من تحليل الخطاب السياسي؟

What is the use of political discourse analysis?

باتريك شارودو[1]
Patrick Charaudeau
ترجمة
بدر الدين القاسمي[2]
Al Qasimi Badr Al Din

(1) عالم لسانيات وأستاذ جامعي سابق بجامعة باريس (XIII)، وباحث بالمركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا.

(2) باحث في اللسانيات الاجتماعية وتحليل الخطاب، جامعة ابن طفيل- المغرب. البريد الإلكتروني: Badreddine.elkacimi@uit.ac.ma.

ملخص:

يحاول باتريك شارودو من خلال هذا المقال تحديد توقع تحليل الخطاب بالنسبة لباقي تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعي، حتى يتسنى له التعريف بما يميزه كمنهج علمي ومقاربة تحليلية ونقدية عن باقي المباحث التي تجعل من الحقل السياسي موضوع لها، وعليه فقد انطلق من ربط مفهوم الخطاب بالفعل والسلطة تحت طائلة توضيح ماهيته التأثيرية في توجيه الرأي العام دون أن يغفل رهاناته المتعددة في مقابل باقي المجالات كانت قانونية أو إعلامية أو اجتماعية. ليخلص إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عند دراسة الخطاب السياسي الأثر المشكلة له كالوقائع سياسية والاجتماعية القانونية فضلًا عن الأخلاقية والنفسية كالممارسات المنبثقة من المنظومة القيمية.

تمهيد

ما الفائدة المتوخاة من تحليل الخطاب السياسي؟ هل هذا السؤال غير ذي صلة؟ من الممكن التفكير فيه شريطة تواجد تراث سالف للاقتداء به في تحليل الخطاب السياسي. لكن، هل من المناسب طرح هكذا سؤال؛ لأن تحليل الخطاب كمنهج متكامل ليس وحده المهتم بالخطاب السياسي. لذا، يستحسن بدله التساؤل حول مقدرة هاته المقاربة في استخلاص النتائج بصورة محددة.

في هذا الصدد، يتبادر الينا سؤالان في غاية الاهمية: هل تحليل الخطاب أكثر بلاغة وجدارة من تحليلات الصحافة والمثقفين الملتزمين؟ وهل يختلف عن دراسات باقي التخصصات كالسوسيولوجيا، والأنثروبولوجيا، والعلوم السياسية، والتاريخ؟ لن نجيب على هاته التساؤلات حالًا، فالأحرى التعرف في مستهل الحديث عما يميز تخصص ما عن باقي التخصصات حتى تتاح إمكانية التوسع فيه.

وعليه، فمن اللازم الاستعلام، من ناحية حول طبيعة المقاربة المنتقاة لدارسة موضوع معلوم، بالتوازي معه الإحاطة بسجايا هذا الموضوع. وهذا بالتحديد ما سنتطرق إليه قبل الخوض في أهداف التحليل.

1. حيثية حول الخطاب

سننطلق من فرضية أنه لا دلالة للخطاب السياسي خارج الفعل، وأن هذا الفعل يرمي الى ممارسة السلطة من طرف الفاعل السياسي. وبالتالي، فنظرية الخطاب مطالبة بتوضيح كيف تتصور الروابط الممكنة بين الخطاب والفعل والسلطة.

الخطاب والفعل

حتى لا نخوض في تفاصيل نقاش طويل تُعمِقَ فيه سلفًا (Charaudeau,1995 :141-187) سنحاول عرض موقفنا بخصوص الموضوع بشكل وجيز.

مما لا شك فيه أن الخطاب والفعل من مكونات التبادل الاجتماعي واللذين يتمتعان باستقلالية خاصة. فعبر امتزاجهما ينبثق التداول اللغوي. لذلك، تعد وقائع اللغة أساس وقائع التواصل faits communicationnels ذات البعد المزدوج. فالبعد الخارجي المتعلق بالفاعلين ذوي السمات النفسية والاجتماعية منفصل مقدمًا عن سلوكهم اللغوي comportement langagier: هويتهم وقصدهم متصلين بتجربة توثيق الوقائع والأحداث التي تضعهم ضمن نطاق الأفعال (حصر مهمة، البحث عن نتيجة، تقييم إيجابي أو سلبي للمألات) التي لا تعتمد على اللغة[3]. فحين يصبح للفاعلين خلال البعد الداخلي سمات لغوية خاصة، التي تخول لهم التعبير للجوانب النفسية والاجتماعية، لكن ككائنات ناطقة؛ فعن طريق استخدام اللغة يمكن لهؤلاء تشييد هويتهم البيانية والتأثير في الآخر المشترك في المحادثةpartenaire de l'échange.

وبالتالي، فان أي خطاب لا يمكن أن يخرج عن النطاق "الفعليactionnel " الذي يعين على حد سواء كل من الهويات والأهداف والأدوار الاجتماعية للشركاء المتناولين للغة. هذا المجال أو النطاق (المسمى بالموضعي أو التواصلي situationnel ou communicationnel) يتضمن جملة من القيود المتحكمة في السلوك الخطابي لهؤلاء، ومنها إمكانية التحدث وفق الحق المفوض لهم، بالإضافة الى الأدوار التداولية وأنماط تنظيم الخطاب المرتقبة (Colles, 2001 : 34-43). في مثل هذا النطاق بالتحديد يصبح لذات المتواصل تأثير. ويبدو أن ما يزيد وضعه تعقيدًا هو إمكانيه خلق توافق خلال خطابه بين القيود الظرفية والأخرى المتمثلة في مشروعه التواصلي حسب الطريق التي يتمثل بها مخاطبه. ومن جهته، تحاول الذات المؤولة بناء معنى الرسالة المتلقاة عبر المزاوجة بين معطيات الإطار الموضعي le cadre situationnel التي من المفترض أن يكون مطلعًا عليها وبين تلك المتصلة بإخراج الخطاب الذي يختص به المُخَاطِب. أيضا، ودائمًا ضمن نفس الإطار يمكن كشف تموضعه الذي هو في الأصل حصيلة تألف كل من القيودcontraints هذا الإطار وما يفرضه من رؤية اجتماعية، زد على هذا وذاك المنظومة المعرفية والقيمية للمخاطب التي يتقاسمها مع جماعته. لأنه يعتبر ناقلًا porteur لجزء من هاته القيم المتعارف عليها داخل المجتمع

(3) هذا المنطق ليس غريبًا تمامًا على اللغة، أنظمة القيم لا تمرر الا من خلال تقييم النتائج، والتي يمكن تحقيقها بفضل نشاط اللغة.

الذي ينتمي إليه، وتبعا له، فإنه حين يخطب فإنه يبقى متفطنا إليها، حتى وإن لم يكن في كامل إدراكه.

إن التأثير على الآخر بالركون إلى التمثلات والقيم المجتمعية يتنادى مع الطرح الإشكالي لـ ج. هبرماس تحت عنوان "الفعل التواصليagir communicationnel " الصادر سنة (1987)، شريطة استيعابه حسب المدلول اللغوي، بحيث إن الفعل تواصلي (ينشأ عن التداول اللغوي) والتواصل يصبح فعلًا من خلال أثره والتحولات التي يمكن للأفعال اللغوية إحداثها.

وعلاوة على ذلك، يبقى الفعل التواصلي كونه فعلًا تفاعليًا interactionnel ، بحيث إن المعنى المستساغ لا يستند فقط على قصد المتحدث وحده إنما في الآن ذاته يستند على قصد المؤول. وهاته هي الاشكالية هي التي سنركز عليها تفكيرنا حول الخطاب السياسي (Van Dijk) .

الخطاب والسلطة

إن التأثير على الغير، يعني بالضرورة أن موقع القوة في اللغة ينتظم وفق سيرورة تهدف إلى تعديل الحالة المادية والذهنية للغير. وهنا لا يجب الخلط بين قوة التصرفpouvoir d'agir البسيطة التي تشير إلى قدرة الفرد على أداء مهمة معينة للتأثير على الغير عن طريق مشروع قصدي projet intentionnel يستهدف التأثير على معرفة وسلوك الغير، مما يجعل هذا الغير مضطرًا لتعديل شيء فيه. لكن، التأثير على الغير لا يغدو مجرد أمر بالفعل، أو أمرًا بالقول أو التفكير، إنما الأمر يتعدى ذلك لكونه يشترط القصد ثم بعد ذلك الأثر. وهذا الشرط يتم الغرض التواصلي بالفعل الذي يضع الذات المستهدفة محل إكراه بالتنفيذ، أي في علاقة خضوع soumission في مقابل المتحدث. وهنا نتساءل حول ما الذي يجعل الذات المستهدفة تقبل الامتثال. هذا التساؤل يجعلنا أمام فرضيتين متضاربتين، أولهما تعتقد في إمكانية تواجد تهديد سيضر بهاته الذات في حالة رفض الامتثال، أما الثانية فتنص على إمكانية وجود إغراء أو مكافأة سيحصل عليها في حالة الخضوع، إلا أن كلتيهما جزاء sanction . وهاته الأخيرة، هي ما يمنح المتحدث السلطة pouvoir. وما إن تصبح مدركة من طرف الغير، يصبح لمشروع التأثير قوة فعل في غاية الأهمية (قوة فعل التأثر البراغماتيين)، مما يضع المستهدف تحت هيمنة الذات المتسلطة وفق علاقة نفوذ.

في الأخير، يمكننا أن نتساءل "باسم ماذا au"non de quoi للمخاطب الحق في الجبر، وبمعنى آخر، باسم ماذا يمارس العقوبة وباسم ماذا الآخر مرغم على الخنوع. وهذا يحيلنا في نهاية المطاف على التساؤل حول الأساس

الذي تقوم عليه السلطة لممارسة الحق في الجزاء. "باسم ماذا"، تفيد مقدرة الحقيقة force de vérité على تبرير الأفعال المنبثقة عن الأشخاص. هناك حالات عدة، لكن سنختصرها في حالتين أساسيتين: قوة الحقيقة كأمرٍ سام أو متعالtranscendantale وشخصي personnelle.

في الحالة الأولى تكون قوة الحقيقة خارج العلاقة التي تجمع الشركاء، وتتخذ شكل "الطرف الثالث الأسطوري tiers mythique" بمعنى الآخر العظيم[4] الذي يستحوذ على السلطة المتعالية ويملي القانون على باقي الأطراف. ويستطيع هذا الأخر العلي Grand Autre أن يتخذ أشكالًا متعددة. إذ يمكن أن يجسد القوة الإلهية كتلك التي كان يتمتع بها الملوك والأنبياء والآساقفة. أو يمكن اعتباره كقوة ناتجة عن إرادة الرجال المسؤولين عينهم عن هذا الكيان المجرد الذي تجسده مثلًا الدولة، والجمهورية، والشعب، والتقدم والعلم... إلخ، أو ما يسميه دوركايم بالاجتماعي الإلهي le (Durkheim, 1968) social divin. وعليه تصبح الذات مجرد وكيل لهاته الرغبة الشاملة (رئيس جمهورية أو أي شخص منتخب)[5].

وفي الحالة الثانية، فقوة الحقيقة أكثر دقة ومحدودية حيث إنها غير خارجية، ولكن داخلية بالنسبة للمتحدث، كما لو كانت سمته الخاصة التي يستمد منها سلطته الشخصية. مما يجعل العلاقة بين طرفي الحوار علاقة مهيمن-ومهيمن عليه. وهاته السلطة الشخصية نفسها من الممكن أن تستوحي قوتها من البنى "الطبيعية": كالقرابة، والتجربة، والكاريزما، والمعرفة... وأخرى مؤسساتية تقع خارج الذات في حالة إذا كانت هاته الأخيرة منتمية مثلًا إلى الجيش، أو الكنيسة أو إلى الجهاز الإداري أو الدبلوماسي... إلخ.

وفي الختام، "باسم ماذا" نرغم الغير على الامتثال هو سؤال يتصل بالدرجة الأولى بمفهوم الشرعية légitimité. فهل مفهوم الشرعية مطابق للسلطة؟ في نظرنا للشرعية تعريفين ممكنين لا غير. الأول فضفاض يضفي طابع الشرعية على أي سلطة التي يعترف بها ويوافق عليها أولئك الذين ستمارس عليهم. أما التعريف الثاني، فهو أكثر دقة من سابقه بحيث تهب الشرعية لتلك السلطة النابعة عن إرادة جماعية تحدد بنفسها شروط معينة لممارستها، وهذا التعريف نفسه ينطبق اليوم على الديموقراطية التشاركية la démocratie participative ذات الشرعية المرتكزة على السيادة الشعبية la souveraineté populaire.

(4) ليس المقصود لاكان Lacan.

(5) من الواضح أن العديد من الحيل والتلاعبات تمكن من الحصول على هذه السيادة الشعبية.

2. تفكيك الخطاب السياسي

إذا كان الخطاب نتاجًا للوضعية التواصلية ويتحدد معناه برهاناتها، فإننا هنا لسنا بصدد خطاب سياسي discours politique إنما خطب سياسية. وبالرغم من ذلك، فإن هاته الخطب محدودة؛ لأن الوضعيات التواصلية تجتمع في أشكال شبه مستقرة حول رهانات enjeux محددة مسبقًا تستهدف فئة بعينها. ويمكن تلخيص تلك الرهانات في ثلاث:

الأول، يروم إلى تعبئة أفراد الجماعة بضبط مضمون حول القيم المرجعية يتخذ كوساطة اجتماعية لترسيخ هويتها (الأيديولوجية). والمتعارف عليه، إن أفراد الجماعة يرتبطون فيما بينهم بمنظومة أفكار مشتركة doxa وبمعتقدات متوارثة تجعل من الخطاب إلى حد ما ذاكرتهم المشتركة، التي ليست باللزوم واعية، بمعنى يصبح النشاط اللغوي هنا منشأ نظام فكري مؤسس للانتماءات الأيديولوجية appartenances idéologiques.

وعلى العكس منه، فالرهان الثاني يركز على الفاعلين acteurs في المشهد السياسي، ومدى تأثيرهم في الرأي العام من خلال خطب الإغراء أو الإقناع في سبيل إحداث توافق. والجدير بالذكر، أنه من الجماعات التواصلية من يرتبط أعضاؤها فيما بينهم بذاكرة الفعل mémoire d'action التي توهمهم بالانصهار في السلوك ذاته باسم نفس الرأي. وتلعب مختلف الوضعيات التواصلية من لقاءات، وحوارات، وشعارات، وتجمعات، وعروض احتفالية وتصريحات تلفزية دور فعال في تشييد مخيال imaginaire للانتماء الاجتماعي "كوميونات"، لكن تلك المرة ليس باسم نظام الفكر إنما باسم سلوك مشترك، رغم أن كِلا الأمرين متقارنين. وهكذا، يمكن الحديث عن الخطاب السياسي باعتباره خطاب بلاغة rhétorique وتأثير influence، يرتبط بشكل وثيق ليس بالأفكار إنما بتوليد الصور images والتمثلات représentations.

وعلى النقيض مما سبق، فإن الرهان الثالث يخرج عن سياق الغاية والفعل السياسيين. وهذا لا يعني أن الخطاب ليس سياسيًا، بل هو كذلك لكن دون مراد سياسي. ونقصد هنا طبعًا المحادثات الظرفية التي تُتَقاسم من خلالها الأفكار المختلفة بغرض التفاعل. وهذا النشاط اللغوي يدخل ضمن التعليق commentaire الذي لا يلزم صاحبه الفعل باعتباره مجرد انطباع أو رأي[6]. الشيء الذي يفسر أن

(6) من الواضح أن هذا التعليق يختلف عن الخطاب العسكري كونه لا يشترك معه في الالتزام بخطاب التحليل والشهادة؛ إذ يتميز عن الأول بعدم اللجوء إلى الأسلوب، وعن الثاني بعدم قابليته للتطبيق في الميدان.

المحادثات السياسية القصيرة التي قد تتخذ شكل دعابة مثلًا لا يمكن أن تؤخذ كرأي ثابت أو كموقف. والتعاليق السياسية عمومًا هي التي نصادفها بشكل متكرر بالحانات، أو بين الاصدقاء وداخل الاسرة، أو بشكل أكثر جدية كما هو الحال بالنسبة للصحفيين المعلقين على الأخبار السياسية. والمعلوم أن التعاقد الإعلامي contrat médiatique يفرض عليهم فعل ذلك خارج مجال الممارسة السياسة ودون الانخراط بقناعتهم الشخصية أو رأيهم (Charaudeau, 1997: 82).

ويعطي هذا الخطاب انطباعًا بكونه سياسيًا في حين أنه ليس كذلك، بدليل أنه لا يزمع إقامة جماعة رأي ما، وهذا طبعًا لا يعفيه من أن يكون موضوعًا للدراسة والتحليل. إذ من المثير جدًا تتبع ما يمكن أن يشكل "أثر الخطاب السياسي traces du discours politique" في نصوص تقع ضمن الوضعيات التواصلية الاعتيادية والمألوفة.

مما لا يدع مجالًا للشك، أن الخطب تنتشر وتشارك وتلحقها تغيرات لدرجة أنها في بعض الاحيان تفقد أصالتها. وهكذا تصير الخطاب السياسي الذي يبنى بدقة وعناية بالغة وله نظامه الفكري système de pensée الخاص ينتقل بين مختلف المواضع التواصلية وجماعات الرأي ومن الممكن جدًا أن يبرز على شاكلة تعليقات أقل وقعًا. فيعود إلى نقطة الأصل ويعاود الظهور في مختلف المجتمعات لكن بأشكال مختلفة.

في ظل تلك الظاهرة، من القادر على تحديد ما إذا كان لقاء أو مظاهرة معينة في الشارع أو تصريح متلفز أو حوار ما مؤثرًا سياسيًا؟ ومن باستطاعته أيضًا الإقرار بالتأثير السياسي مثلًا لكتاب تاريخ معين أو جريدة ما أو دليل شركة لتوجيه المستخدمين أو حتى مسرحية لبرشت أو رواية لسارتر أو قصيدة إسبانية لجيل الثلاثينات؟

3. الأداة التواصلية في الخطاب السياسي

هناك مسلمة تفيد بأن للسياسة مكانًا خاصًا بها يعلن نفسه لهذا الغرض وينتظم لأجله. لذلك سننطلق من فرضية كون الممارسة الاجتماعية تتنمى ضمن ما يسميه البعض بالميادين domaines وآخرون بالحقول champs كما هو الحال بالنسبة لبورديو، أما نحن فنفضل تلقيب الامر بمجالات sphères الفعل الاجتماعي. وفي بعض الاحيان، تكون تلك المجالات منفصلة وفي أحيان أخرى متصلة لكن بشكل واهن. وهي الحالة التي نجد عليها سواء المجلات القانونية، والاقتصادية، والإعلامية والسياسية ذات الرهانات المتداخلة فيما بينها.

فمصلحة المجال القانوني sphère

juridique مثلًا تتمثل من جهة في حل النزاعات الاجتماعية سواء المتعلقة بالحياة الاقتصادية أو اليومية، ومن جهة أخرى ترسيخ القيمة الرمزية لجملة من المفاهيم من قبيل الملكية والمساواة والسلوك الأخلاقي...إلخ. التي من شأنها تبرير تواجد الترسانة القانونية. أما مصلحة المجال الاقتصادي فتتمثل عمومًا في تنظيم قيم المبادلات وكل ما يدخل ضمن طبيعة الربح سواء كان فرديًا أو جماعيًا. في حين يهدف المجال الإعلامي sphère médiatique إلى السهر على سير تداول المعلومة، وضمان بلوغها إلى شريحة واسعة من القراء بالشكل الذي يتيح تشكيل رأي opinion. وعلى غرار ما سلف، يبقى مغزى المجال السياسيsphère politique بالمعنى الضيق ضبط عالم القيادة والزعامة السياسية عبر إقامة هيئات تشريعية وتنفيذية، وتوزيع المهام والمسؤوليات.

تلك المصالح الأربع تتميز بتنظيمها الخاص، الشيء الذي يجعلها تستحوذ على أدواتها الخاصة، لكن هذا لا يجعلها في استقلالية تامة عن بعضها البعض. فعلى سبيل المثال يعتمد جهاز العدالة في إصدار القرارات وتنفيذ الاحكام على السلطة السياسية. أما الاقتصاد فيتراوح ما بين التبعية والاستقلالية في مقابل السياسي، فحين يتعلق الأمر بالمقاولات العمومية والمعاملات المالية والاستهلاك ومكافحة العطالة... إلخ، فإنه يكون في حالة تبعية للمشرع، أما عندما يؤدي دوره في الضغط على المشاريع السياسية فهنا يتمتع بكامل استقلاليته. أما بالنسبة للإعلام فالأمر يختلف؛ لأنه يتواجد في وضع متناقض، فهو يرتبط بشكل وثيق بالشأن السياسي للحصول على المعلومة وفي نفس الوقت وحرصًا على مصداقيته يحاول دائمًا الإبقاء على مسافة الأمان بينه والسلطة السياسية كنوع من الحياد.

حول الهيئات instances

كل مجالات الفعل الاجتماعي تنتظم وفق الأداة التواصلية التي تحدد الاختصاصات والأدوار المنوطة بمختلف الهيئات. إذا ألقينا مثلًا نظرة عن كثب بخصوص الأداة التواصلية dispositif communicationnel للمجال السياسي سنجد أنها تتمحور حول ثلاث هيئات: سياسية، ومواطنية citoyenne وإعلامية.

فالهيئة السياسية دافع اشتغالها الضمني يتجلى رغبتها في ممارسة السلطة. المطالبة بالسلطة أو الادعاء بحيازتها قد تنشأ عنه أثر عكسية. إذ ليس هناك مبرر للسلطة غير حالة السلطة نفسها بقوة الاقتراع. وبالتالي لا يمكن تسخير الخطاب السياسي إلا في سياق إضفاء

طابع الشرعية على ممارسة السلطة، بمعنى جعل من يمارسونها ذوي مصداقية. بالإضافة إلى هذا فإن الهيئة السياسية تتميز بكونها تكسو مختلف الحالات نظرًا لما توفره من وظائف ومسؤوليات: رئيس دولة، رئيس حكومة، مسؤولون وزاريون وممثلي المجالس الوطنية. والوضعيات التواصلية بحكم أن جزء منها يفرض تارة فتح نقاش مع المعارضة وتارة أخرى الإدلاء بتصريحات للشعب، زِد على هذا وذاك الاضطرار لإصدار المراسيم وكذا تعبئة الناخبين. في حين يبرز دور هاته الهيئة على المستوى العلائقي relationnel خصوصًا في توطيد آواصرها المختلفة مع الهيئة المواطنة بالكيفية التي تتخيلها من خلال مخاطبتهم عبر الوسائل الاعلامية، أو الانفتاح على رأي المواطنين حين يتعلق الأمر بالوعود الانتخابية أو استقطاب المناضلين إلى لون سياسي معين بغية الحملة الانتخابية.

تركز الهيئة المواطنة فقط على مصالح الخاصة وما يمكن أن يحقق رفاهيتها الشخصية، لهذا فخطاباتها الاحتجاجية موجهة نحو المطالبة بالمُثل والرخاء. وهنا تلعب استطلاعات الرأي دورًا مهمًا في قياس مؤشر الرضا ومدى إشباع الحاجيات الاجتماعية (توزيع الثروات، الالتزام بتسقيف ثمن المحروقات وغيرها). وتبعًا لهن فان خطاب الهيئة المواطنة لا يوظف بشكل أو بآخر إلا لمساءلة السلطة الحاكمة؛ لأن هاته الهيئة عمومًا متصلة بجملة من المنظمات شبه مؤسساتية كالنقابات والتعاونيات والتنسيقيات أو الإثنيات أو حتى العامة من الناس، كما أنها متصلة أيضًا بالتظاهر بالشارع والتصويت والضغط على الشخصيات السياسية والأعيان المحليين من خلال وسائل الإعلام واستطلاع الرأي.

أما الهيئة الإعلامية أو على الأقل تلك التي تشتغل على القضايا السياسية فإن همها الأكبر اقتصادي؛ نظرًا للمنافسة الشرسة بين مختلف وسائل الإعلام (Ibid). إلا أن خطابها يؤكد بالأساس على واجبها الإعلامي وكذا تعزيز النقاش الديمقراطي، بنقل الحدث والتعليق عليه أو حتى استنكاره. إذا كما سبق وأشرنا له (Ibid)، فإن مأرب خطاب هيئة الإعلام يتأرجح ما بين الإغواء séduction لضمان وفاء جمهور وبين المصداقية crédibilité لتعليل حظوتها في بناء الرأي العام. وهذا ما يجعلها تارة تكشف ما يختبئ وراء ستار التصريحات السياسية، وتارة أخرى تسرد الأحداث بشكل درامي أو الشرح دون انحياز.

تفيد خصائص كل هيئة أنها تتماشى مع سياقات زمنية متباينة. فزمن الهيئة السياسية مزدوج: "تفاعلي réaction" و "مقاوم résistance". التفاعل ليس بالضرورة

تجاه الأحداث التي يجب توقع نتائجها، لكن تجاه ردود أفعال الأخرين سواء كانوا أعداءً أو مؤسساتٍ إعلامية أو حتى رأيًا عامًا. أما زمن الهيئة المواطنة فهو على اتصال فوري باستيائها من إصلاح تكون هي نفسها ضحيته إما بشكل مباشر أو غير مباشر "يكفي!". ونفس التي بالنسبة للزمن الإعلامي مع تباين في الاغراض، فهو فوري في التعاطي مع الحدث ما دام التعامل مع المستجدات والأخبار يقوم على مبدأ "البروز" والسرعة في المعالجة، مما يجعل هذا الزمان لحظيًا بحكم تسارع الأخبار. كما أنه فوري أيضًا في علاقته بسخط الجماهير، أو ما يتصور في هذا النحو، مما يجعل كلا الهيئتين في حالة تواطئ جزئي بالنسبة للزمن الذي من الواجب على الهيئة السياسية الوفاء بوعودها خلاله.

أداة السيادة

إن ما يجعل مختلف تلك الهيئات متراصة بشكل قوي هو "السيادة souveraineté". والسيادة عمومًا مسألة تمثيل، أولًا، بمعنى التحدث باسم شخص أو مجموعة محددة، ثانيًا، تبني ومشاركة قيمها. إذن فالذي يشغل منصب السيادة يقع تحت طائلة سلطة أخرى فوقه، تفوضه وفي الآن ذاته تحميه. والعاهل ليس أكثر من مجرد متحدث رسمي بصوت قدرة مطلقة ذات حقيقة مبهمة ترشده وتحميه، وينعتها آدم سميث "باليد الخفية main cachée " التي لا يمكن أن تدرك. إذن فالعاهل يوجد تحت وصاية هاته القدرة، هذا من جهة، لكنه ومن جهة أخرى يجسد سلطة الوصاية نفسها حتى أنها تصير له ظلًا يلتصق به. ويمكن تمثيل هاته القدرة حسب التصور الديني في الله كتجلٍ للمثالية والحقيقة المطلقة، والضامن لإمكانية تحقيق المثالية أدناه للإبقاء على شرعيتها، وهناك أمثلة جمة على ملكيات الحق الالهي Droit divin. أما حسب التصور العلماني فتتمثل في الشعب - لكن هل من الواجب القول بدله "علماني إلهيlaic divin " كصدى لمفهوم دوركايم "اجتماعي إلهي social divin"-كقوام لديمقراطيات العيش المشترك vivre ensemble بين الناس (Lyvé, 1961) على الأقل كما حلم بها روسو وحنا أرنت، يأخذ العاهل على عاتقه خدمة الصالح العام bien commun بما يمكن أن يجلب الخير والسعادة المطلقة ووسائل تحقيقها (Garnier, 1966). وبغاية التمحيص في التصورات الاجتماعية حول السيادة، فإننا نقترح التعرف ثلاث: أيديولوجيا النخب، أيديولوجيا التكنوقراط، وأخيرًا أيديولوجيا الجماهير.

أيديولوجية النخب idéologies des éites ترقى بالسيادة لدرجة الكمال مما يجعلها

غير قابلة للتقلد من طرف أي كان. وتفويضها لشخص معين يشترط فيه أن يكون "عظيم النسب" و"جد متعلم".

فأن تكون "عظيم النسب être bien né" معناه أن يكون لك جذور ضاربة في التاريخ وأسلاف ميامين ورثت عنهم الألقاب وصفات قوة وسمعة ذائعة الصيت. والبديهي أن هاته الصفات تختلف حسب شكل النسب. فتلك التي تستوحى عن طريق البنوة الشريفة filiation sacrée تتسم بنوع من القدرية prédestination، بمعنى أن الشخص مختار الله، حتى وإن كان هذا يمر عبر تعاقب الرجال (ورثة الملوك، تعيين البابا). أي أنه يتفرد بالسلطة الالهية بشكل مطلق دون مشاركتها لا لشيء إلا لأنه الوريث الموحى إليه، لتصبح ذريعة كل أفعاله. أما البنوة أو النسب الاجتماعي فهي ترتبط بالمهمة أو الدور الإنساني من خلال الانتماء إلى مجموعة اجتماعية معينة تقلدت مسؤوليات وطنية أو محلية مهمة؛ إذ يمكن للناشئة داخل العائلة حسب منطق توارث المناصب حمل مشعل السلف بعيدًا. وفي تقديرنا هنا يكمن السر في استمرار الأرستقراطيات والطوائف والأعيان على اختلاف أجناسها طبعًا. بينما إذا كانت البنوة بيولوجية فإن الصفات والألقاب الموروثة ليست لا دينية ولا اجتماعية؛ بل هي أشد غمضًا من ذلك لكونها مدفونة في الجينات والتي تصرف أما على كل دوافع غريزية أو شغف أو حتى موهبة، باختصار شديد، شيء خارج المألوف قد يستعصي تفسيره. وهاته العينة من الاشخاص تستحوذ على السلطة بفضل ذاتها مجهولة الأصل، مما يضعها في موقف متناقض مع السلطة، من جهة تتحمل مسؤوليتها المطلقة؛ لأنه ألا تدين بسلطتها لأحد، ومن جهة أخرى هي غير مسؤولة تمامًا ببساطة؛ لأنها تجهل كيف وصلت إلى حيث هي. وما نسميهم "بالكائنات الاستثنائية êtres remarquables أي كبار القادة والشخصيات والعظماء. ومن الشائع جدا، أن تجتمع هاته البنوات جميعها في شخصية سياسية واحدة لها انتماء اجتماعي مرموق وشخصية قوية تجعلانها شبه مقدسة كما هو الحال بالنسبة للجنيرال شارل ديغول.

أما بالنسبة أن تكون "جد متعلم être bien formé" فمعناه أن الشخص المعني تلقى تعليمًا في أرقى المؤسسات والجامعات ويتخرج منها من بين الأوائل والمتميزين، بالإضافة إلى تقلده مناصب سامية صقلت تجربته ومعرفته، أو أي شيء يعرب عن كفاءته وخبرته؛ لأن هذا الأمر يكتسي أهمية كبيرة وهو ما يخول له ممارسة السلطة وخدمة الصالح العام.

والأمثل إجمالًا، أن يكون الساعي وراء السلطة "عظيم البنوة او النسب" و"جيد

التعليم"، وباجتماعهما فإن كلًا منهما يعزز الآخر[7].

أما عن أيديولوجيا التكنوقراط idéologies des technocrates فهي تقع في نفس توجه فكر النخب. بحكم أن تدبير الدولة والشأن العام يتطلبان التنظيم المحكم وأي إخلال بالمسؤوليات قد يتضرر منه المواطنون. وعلى عكس المقاولة التي تعنى بمصالح عدد قليل من المستخدمين، فإن للدولة غاية أوسع تتمثل في خدمة الصالح العام والاطلاع على أوضاع كل فئات الشعب على حد سواء. وهاته المثالية في تنظيم شؤون الدولة ما هي في الأصل إلا تنظيم بيروقراطي مستوحى من الأيديولوجية التكنوقراطية التي تقر بضرورة تسيير الشأن العام من اختصاص الخبراء والتكنوقراط.

وبالانتقال إلى، أيديولوجية الجماهير idéologies des masses فإننا نجدها منبثقة عن عقيدة مزدوجة تلك النخبوية والأخرى التكنوقراطية. وتبقى القضية الغير القابلة للتفاوض، التي يجب على الجماهير التكتل حولها لتحصين مصلحتهم هو أن من واجب الدولة خدمتهم. وفي حالة أثبتت العكس وأبانت عن عجزها، ولامبالاتها وعدم تجانس مكوناتها ومواقفها، فإن الشعور بالاحتيال manipulation يتولد لدى الجماهير. هذا الاحتيال الذي يتفنن فيه السياسيون دون أن يجرؤوا على البوح به مخافة خسارة مصداقيتهم.

من الواضح أن، مفهوم الاحتيال يبدو جد خشن ومن المفروض ألا يخرج عن دائرة الأنظمة الكليانية التي ادعت فكرة التقدم خلال القرنين الثامن والتاسع عشر التي ائتمنت الدولة الرفع من الحس المدني والوعي السياسي للمواطنين من خلال التعليم، معتقدة أن السيادة الشعبية نفسها قابلة للاستلاب بزعامة أن المحكومين هم خاضعون تمامًا للحاكمين. إلا أن الجماهير ليست بهذا الغباء كي تنطلي عليها الحيل كما يبدو، بل هم في بعض الأحيان أكثر فطنة ويقظة، والدليل هو الثورات والانتفاضات التي عمت القرن العشرين.

وبناء على ما ذكر، يبدو أن تمكن الهيئة السياسية من الخطاب السياسية بما هو أداة تواصلية تنبني على السيادة يجعلها قادرة على شرعنة سلطتها والتصرف باسم السيادة نفسها.

4. رهانات تحليل الخطاب

إذا كانت لنا رغبة في تحديد رهان تحليل الخطاب السياسي، فإنه من المستحسن

(7) وحتى نهاية القرن العشرين كانت ما تزال العائلات المعروفة تمنحها أحد أبنائها للجيش والآخر للكنيسة.

مقارنته بباقي التخصصات، خصوصًا الفلسفة السياسية وتاريخ العلوم السياسية.

تهتم الفلسفة السياسية خصوصًا بالأسس المُشكلة للفكر السياسي (Badiou, 1998: 36). وفي تقديرنا أن ما يفسر هذا الاهتمام الزائد بهذا المبحث هو معرفة نموذج تنظيم مجتمعي وبالخصوص نظام الحكم الأمثل، وكذا طبيعة المتدخلين في هذا التنظيم. وهذا بالتحديد يقود الى التفكير في مسألة العلاقات التي تجمع كل من السلطة الحاكمة -الدولة- بقية المجتمع- المواطنة. وهنا نحن بصدد إشكاليتين جوهريتين: إشكالية السيادة والشرعية، وأيضًا إشكالية الحق والعدالة، فعلى أي أساس مثلًا يمكن للعدالة الإلهية أن تعامل الناس وفق ما يحق لهم، وأي حقوق يتمتع الناس بها في نظر القوى الإلهية والسحرية المستقاة من الإيمان، والقوى البيولوجية العالمة والقوى اللاعقلانية للطبيعة المستوعبة بالتجربة؟

مكن تطوير علم البلاغة خلال العصر القديم من وصف العمليات المعقدة المؤثرة في الرأي العام. لكن فيما بعد تم التوصل أن هاته العمليات كانت صالحة لمجتمعات بعينها التي حددت لنفسها قوانين تسمحت بتطبيقها على نفسها. لينصرف الفلاسفة فيما بعد إلى التدقيق الصور البلاغية والاستعارات والاهتمام بفن الخطابة بمقاربة أخلاقية بدل الانغماس في المنهج العلمي.

وعن التاريخ فإننا نجد أنه ساهم منهجيًا في معالجة الأرشيف باعتماد التحليل التيمي. إلا أن عيب عليه تركيزه بشكل حصري على المصادر والأحداث والقضايا المثارة في النصوص دون الأخذ بعين الاعتبار ظروف إنتاجها التي من شأنها تسديد نظرتنا النقدية. وهنا ربما ما نزال نستحضر الجدل الذي دارت أطواره بفرنسا بداية الثمانينات بين المؤرخين ومحللي الخطاب، حيث إن التاريخانيين انتقدوا محللي الخطاب بدعوى استخدامهم المطرقة لقتل ذبابة، خصوصًا **ميشيل بيشو** الذي انتفض بعنف قائلًا: "إن المكانة التي ينسبها الخطاب السياسي لنفسه في مقابل هذا النقص، ما هو إلا خيال الموضوعية الدقيقة (بلعب دور البليد والامتناع عن التفكير في المعنى)"(Maldidier, 1990).

تهتم العلوم السياسية بالخصوص بالفعل السياسي في علاقته بغاياته البرغماتية وآثاره أكثر من الفكر السياسي نفسه. ويقع هذا التخصص في مفترق الطرق مع التاريخ، والسوسيولوجيا، والأنثروبولوجيا الاجتماعية وكذا الفلسفة السياسية. فهَمها هو تسليط الضوء على المعايير التي تصبح مبدأً للحكم، ودوافع مأسستها وكذا أثارها على حالة المجتمعات. كما أنها تعنى بدراسة

سلوك الفاعلين السياسيين حسب هويتهم وانتماءاتهم، فضلًا عن الصيرورة التي تتبلور من خلالها ردود الافعال تجاه الأحداث الاجتماعية (الهجرة، العطالة)، بالإضافة الى العناية بكيفه تلاعب المذاهب بالجماهير الشعبية. لكن تظل الغاية من هاته الدراسة ليس فقط استخلاص العبر؛ بل التنبؤ المستقبل.

وعلى النقيض منه، فتحليل الخطاب لا يتساءل لا حول صحة العقلانية السياسية ولا حول الميكانزمات المتحكمة في السلوك السياسي، إنما كل تركيزه منكب على الخُطب التي تسمح للعقلانية والحقائق السياسية بالطفو على السطح. فالنشاط اللغوي من حيث هو لغة يهدف بالأساس الى صياغة الاحكام والآراء حول حياة الأشخاص وسلوكهم وتثمين الجهود، ومن حيث كونه فعلًا فهو يميل إلى ما من شأنه تحويل حالة الأفراد والظواهر والمواقف. وفي نفس الوقت تصير هاته الأحكام عينها مبررًا للأفعال، والعكس صحيح، بحيث إن هاته الأفعال نفسها تغذي **الأحكام**. والخطاب بشكل عام، يجعل الشيء ممكنًا، بل ويبرر ويغير العلاقات الاجتماعية، أما الخطاب السياسي بشكل خاص فهو أداة لتعليل الفعل السياسي وتغييره.

إن تحليل الخطاب بفرنسا تطور كما هو معروف على حساب مدونة الخطب السياسية. كما كان لبروز المفاهيم المستحدثة من قبيل "البيان énonciation" و"مدونة النصوص" و"السياقات corpus" و"ظروف الإنتاج conditions de production" يد في فتح الباب أمام الدراسات اللسانية على حقل جديد تجاوز دراسة ملكة اللغة langage أو أنظمة اللغة systèmes de langue إلى دراسة الخطب المنتشرة في المجتمع كشاهد على عوالم الفكر والقيم الملزم له في مرحلة زمنية معينة.

وبناء عليه، فتحليل الخطاب السياسي يدعي "المادية التاريخية matérialité historique" و"نظرية الأيديولوجيات la théorie des idéologies" كما وسبق وتطرق الى الأمر ألتوسير (Althusser, 1970) ، إلا أنه وبفضل الأعمال النقدية لفوكو (Pêcheux, 1977) فقد صار يوافق مفهوم "التشكيل الخطابي" (Ibid). وبعد صدور أعمال أخرى تسعى للكشف عن الافتراضات الأيديولوجية المضمرة في اللغة بالاعتماد على مناهج تحليلية متنوعة (التحليل الآلي، والتحليل التوزيعي، والتحليل المعجمي) (Courtine, 1981).

وفي الوقت الراهن، فقد عملت الأبحاث الجديدة إلى المزاوجة بين مختلف المناهج، بحيث صار بإمكان التحليل المعجمي

اعتماد منهجية التحليل الإحصائي لمجموعة نصية، مكن من النفاذ الى العوالم الدلالية وتحديد منزلة وتموضع المتحدثين الفاعلين في المجال السياسي بطريقة أو بأخرى، والتحليل البياني الذي سلط الضوء على السلوكيات البلاغية للفاعلين السياسيين بعيدًا عن انتمائهم الأيديولوجي (Authier-Revuz, 1982). وأيضًا التحليل الحجاجي لمنطق التفكير الذي يميز الانتماءات (Bonnafous, 1998) المشار إليها قبل قليل.

وفي الاتجاه نفسه، ظهرت أعمال عدة خلال الثمانينات حول التحليل النقدي للخطاب لكل من **تون وفان ديجك**، التي زعما صاحباها أنها متعددة الانتسابات ما بين الماركسية الجديدة التي يتزعمها (Dijk, 1994) كل من **أدورنو وهبرماس**، ومدرسة شيكاغو، أو سوسيوليسانيات **برشتاين وهلداي**، أو حتى تحليل الخطاب المتأثر بأعمال **فوكو وبيشو** بفرنسا **وغرامشي** بإيطاليا.

صوَّبَ **فان ديجك** اهتمامه في البداية على الخطاب العنصري بمختلف أشكاله، حتى تلك المضمرة والغير مباشرة، لينطلق بعدها في محاولة منه "توضيح استراتيجيات إضفاء الشرعية وبناء الهيمنة (...) وسوء استخدام السلطة"، ويبدو أن مثل هاته التساؤلات ما تزال إلى يومنا هذا محل نقاشات مهمة.

ويبقى السؤال الجوهري هو إلى أي مدى يمكن لتحليل الخطاب السياسي الكشف عن عورة واقع السلطة التي يقع جزء كبير منها حيز الفعل.

إن شدة تعقيد طبيعة العلاقات ما بين اللغة والفعل من جهة، والحقيقة والسلطة من جهة أخرى تجعلنا نتوخى الحيطة والحذر إذ من الواجب تبني منهج يراعي كل هاته العلاقات على اختلاف ألوانها وطبائعها. صحيح كما سبق ونبه إليه **لوفور**، أن السياسي ليس إلا نتاج جملة من المكونات التي يمكن إيجازها فيما يلي: وقائع سياسية كالقرارات السلطوية، والوقائع الاجتماعية، والوقائع القانونية المتمثلة في القوانين التي تضبط سلوكيات وعلاقات الأفراد فيما بينهم داخل المجتمع، وأخيرًا الوقائع الأخلاقية والنفسية كالممارسات المنبثقة من المنظومة القيمية. وبالفعل، فتحليل الخطاب يلمس كل هاته المكونات شريطة التوفر على أثر لهم في الخطاب. إذ إنه قد يكون من الساذج الظن أن موضوعه ينحصر في المحتوى الأيديولوجي وحده، ما لم نُعد تعريف الأيديولوجية على الأقل. ويكفي قولًا بأن هذا النوع من

التحليل طموح ومقتصر في الآن ذاته على هاته الآثار.

البيبليوغرافيا

- Charaudeau, P (1995c). « Le dialogue dans un modèle de discours », Cahiers de linguistique française, 17, Genève : Université de Genève, pp. 141-178.
- Colles, L (2001)"De la compétence sociale de communication aux compétences de discours", in. Didactique des langues romanes. Le développement de compétences chez l'apprenant, Louvain-la-Neuve : DeBoeck-Duculot, pp. 34-43.
- Durkheim E. (1968) : Formes élémentaires de la vie religieuse, Paris : Gallimard.
- Charaudeau, P (1997). Discours d'information médiatique. La construction du miroir social. Paris : Nathan-Ina.
- Calmann-Lévy (1961). Condition de l'homme moderne. Paris : Seuil.
- Garnier-Frères (1966). La République, Paris : Gallimard.
- Badiou, A. (1998). Abrégé de métapolitique. Paris : Seuil.
- Maldidier D (1990). L'inquiétude du discours.Textes de Michel Pêcheux, choisis et présentés par D. Maldidier. Paris : Editions des Cendres.
- Althusser, L (1970). Idéologie et Appareils d'État. La Pensée n°151. Paris : Éditions sociales.
- Pêcheux, M. (1977). Remontons de Foucault à Spinoza. in Maldidier (éd.) L'inquiétude du discours. Paris : Gallimard.
- Althusser, L (1969). L'Archéologie du savoir. Paris : Gallimard.
- Courtine, J.J (1981). L'Analyse du discours politique. Langages n°62. Paris : Larousse
- Authier-Revuz J (1982). Hétérogénéité montrée et hétérogénéité constitutive : éléments pour une approche de l'autre dans le discours. DRLAV n°26, pp.91-151.
- Bonnafous, S (1995). Bonnafous Simone, Tournier Maurice. Analyse du discours, lexicométrie, communication et politique. In: Langages, 29e année,n°117. Les analyses du discours en France. pp. 67-81.
- Dijk, V. (1994). Discurso, Poder y Cognición Social", Cuadernos n°2. Colombia: Universidad del Valle.